

كلمة فخامة رئيس الجمهورية  
خلال لقائه بسفراء الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن  
والمنسق الخاص للأمم المتحدة في لبنان  
بعبداء، ٣ حزيران ٢٠٢٠

دولة الرئيس،  
أصحاب السعادة،

منذ اثنين وأربعين عاماً، تقوم شراكة حقيقية بين لبنان والأمم المتحدة عبر تواجد قوّة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل) بضباطها وعناصرها الذين يأتون من ٤٥ دولة صديقة نقدر مساهمتها فيها، حيث ترافق وتدعم القوات المسلحة اللبنانية في أثناء انتشارها في جميع أرجاء الجنوب بالإضافة الى مساعدة الحكومة اللبنانية - بناءً على طلبها - في تأمين حدودها الجنوبية. ونستذكر اليوم عشرات الشهداء من هذه القوّة سقطوا في ظروف مختلفة على الأرض اللبنانية في سبيل خدمة رسالتها النبيلة الرامية الى إعادة السلام والأمن الدوليين.

تتجلى هذه الشراكة بتعاون وثيق ودائم بين الجيش اللبناني وقوات اليونيفيل بكل مكوناتهما منذ بداياتها عام ١٩٧٨ حتى تاريخه، حيث هناك، اضافة الى الدوريات المشتركة اليومية، عمليات ازالة ألغام، ومناورات عسكرية مشتركة. ومنذ عام ٢٠٠٦ تقوم قوة اليونيفيل البحرية - وهي الأولى من نوعها في تاريخ بعثات الأمم المتحدة - بتدريبات مشتركة مع القوات البحرية اللبنانية، وتساعد الجيش اللبناني في تطوير قدراته وتجهيز القوات البحرية والفوج النموذجي لتنفيذ القرار ١٧٠١. كما تنفذ اليونيفيل مشاريع اجتماعية وتربوية وثقافية وصحية على المستوى المحلي بالتعاون مع البلديات تعود بالفائدة على أهالي المنطقة.

وتُعنى اليونيفيل أيضاً بشق أساسي هو متابعة ترسيم الخط الأزرق، وتستضيف قيادتها اللقاءات العسكرية ضمن الآلية الثلاثية التي تساهم في تخفيف حدة التوترات ومعالجة أي مسائل طارئة على الحدود.

ويفضل هذه الشراكة القائمة بين الجيش اللبناني واليونيفيل، ينعم الجنوب منذ أربعة عشر عاماً بهدوء فريد في منطقة تعجّ بالصراعات والحروب. وتُعتبر اليونيفيل من البعثات النموذجية التي يُحتذى بها على صعيد قوات حفظ السلام الدولية.

لقد أكدت الحكومة في بيانها الوزاري على التزام لبنان بالقرار ١٧٠١ وعلى دعم قوات الطوارئ الدولية في الجنوب، من هنا أشدّد على أهمية استمرار وتعزيز الشراكة بين اليونيفيل والجيش اللبناني وعلى الدور الذي تلعبه اليونيفيل في رصد الخروقات الاسرائيلية اليومية الجوية والبرية والبحرية، ونقل بيانات مفصلة عنها الى مجلس الأمن الدولي لتبيان خرق اسرائيل المتماذي للقرار ١٧٠١، وما تقوم به من خرق للأجواء اللبنانية لقصف الأراضي السورية.

#### أصحاب السعادة،

ينصّ الدستور اللبناني على احترام الملكيات الخاصة التي يتطلب الدخول اليها الحصول على موافقات مسبقة ومواكبة من السلطات اللبنانية المختصة، واذ أشدّد على ان الحفاظ على الاستقرار في الجنوب يبقى من مسؤولية الحكومة اللبنانية والجيش اللبناني، أشير الى تقديم الجيش كل التسهيلات اللازمة لليونيفيل وفق ما تطلبه من أجل حسن تنفيذ مهامها.

أما بالنسبة الى الحوادث المحدودة التي وقعت بين مجموعات من قوات اليونيفيل وعدد من المواطنين في بعض القرى فإنها لا تعكس أي مناخ سلبي ضد قوات اليونيفيل حيث تبقى نسبة هذه الحوادث ضئيلة جداً (٠,٠٣ %) وأسبابها معروفة، وبالإمكان تقادي حصول

المزيد منها عبر تعزيز التعاون بين القوة الدولية والجيش اللبناني، واحترام آليات التنسيق والارتباط بينهما.

### أصحاب السعادة،

تتعاضم اليوم الحاجة الى استمرار مهمة اليونيفيل لموازة الجيش اللبناني الذي ينفذ مهامه على كامل الأراضي اللبنانية في الظروف الدقيقة التي يجتازها الوطن حالياً والأزمات العديدة التي تعصف به من الأزمة الاقتصادية والمالية غير المسبوقة، وجائحة فيروس كورونا المستجد، واستمرار الخطر الارهابي في المنطقة، وأزمة النزوح السوري، الى أزمة اللجوء الفلسطيني.

وإذ يأمل لبنان أن يتمكن قريباً من استعادة مزارع شبعا وشمالى بلدة العجر، والتوصّل الى حل لنقاط الخط الأزرق التي يتحقّق عليها، وترسيم الحدود البحرية، فإنه يتمسّك حالياً بقوات اليونيفيل والدور الايجابي الذي تلعبه. وفي هذا الاطار، اتخذ مجلس الوزراء في جلسته التي انعقدت نهار الجمعة ٢٩ أيار الفائت قراراً بالتوجّه الى مجلس الأمن بطلب تمديد مهمتها لسنة اضافية اعتباراً من ٣١ آب ٢٠٢٠ من دون تعديل لولايتها ومفهوم عملياتها وقواعد الاشتباك الخاصة بها تمكيناً لها من الاستمرار في القيام بدورها الحيوي والذي هو حاجة اقليمية لا بل دولية.

### في الختام،

أعرب عن تقدير لبنان لجهود الأمم المتحدة والدول الصديقة ولقوات اليونيفيل قيادة وأفراداً، وعن التزامه بالقرار ١٧٠١ وباستمرار الهدوء والاستقرار في الجنوب، وأؤكد أن تمسّكنا بالقوات الدولية وبأهمية دورها لا يفوقه سوى تشبّثنا بالحريات العامة التي كرّسها دستورنا وبسيادة لبنان النامة على كامل أراضيه ومياهه وأجوائه.